الرسالة الاخبارية

مجلس نواب الشعب | من 16 إلى 31مارس 2025 | العدد 37

المصادقة على مقترح القانون المتعلق بالعفو العام حول جريمة إصدار شيك دون رصيد في مستوى اللّجنتين المتعهدتين

صادقت لجنتا التشريع العام والنظام الدّاخلي والقوانين الانتخابية والقوانين البرلمانية والوظيفة الانتخابية يوم 24 مارس 2025 على مقترح القانون المتعلق بالعفو العام حول جريمة إصدار شيك دون رصيد (عدد 08 /2025).

جهة المبادرة:

مجموعة من النواب (طلب فيه استعجال النظر)

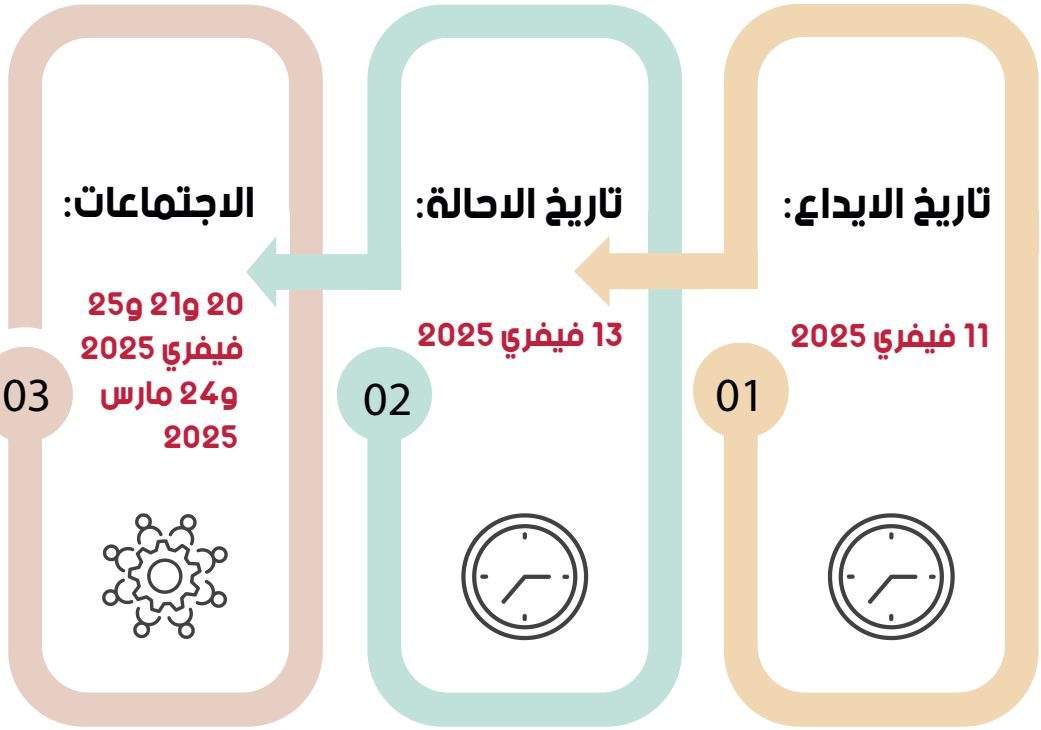

أبرز ملامح مقترح القانون

يتضمّن مقترح القانون ثلاثة فصول، تقضي أحكامه بتمتيع كل من أصدر شيكا دون رصيد، حرّرت في شأنه شهادة في عدم الخلاص قبل 2 فيفري 2025، بالعفو العام دون تسقيف لمبلغ الشيك. وقد تمّ تعديل الفصل في هذا الاتّجاه من قبل أعضاء اللّجنتين بعد أن كان إجراء العفو ينطبق فقط في حالة ان كان المبلغ المضمّن بالشيك لا يفوق خمسة آلاف دينار.

كما ينصّ المقترح على أن لا يمسّ العفو العام بحقوق الغير وخاصة بحقوق المستفيد من الشيك، وعلى إبقاء الحقوق المدنية للمستفيد قائمة لاستخلاص المبالغ المتعلقة بالشيك كاملة.

مواعيد منتظرة

07 أفريل 2025: جلسة عامة للنظر في مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في إحداث خط تمويل لدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة من أجل الإنعاش الاقتصادي.

8 أفريل 2025: جلسة عامّة للنظر في مشروع قانون يتعلّق بتطبيق الأنظمة الخاصة المتعلّقة برئيس مجلس نواب الشعب وأعضائه على رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم وأعضائه.

15 أفريل 2025: جلسة عامّة للنظر في مقترح قانون يتعلّق بتنقيح القانون المتعلّق بالتعليم العالي الخاص

أفريل 2025

الإثنين	الثلاثاء	الإربعاء	الخميس	الجمعة	السبت	الأحد
31	1	2	3	4	5	6
7	8	9	10	11	12	13
14	15	16	17	18	19	20
21	22	23	24	25	26	27
28	29	30	1	2	3	4

مجلس نواب الشعب يصدر بيانا حول تطوّرات الأوضاع في غزّة

تلا السيد ابراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب خلال الجلسة العامة ليوم 18 مارس بيانا أكّد فيه المواقف التالية:

ينددّ ويدين بأشّد العبارات الجرائم البشعة وسياسة الإبادة الجماعية التي يمعن الكيان المجرم في اقترافها في تحدّ صارخ للمجتمع الدولي واستخفاف بالقوانين والمواثيق الدوليّة.

يناشد كافة البرلمانات الوطنية والاتحادات والمجالس البرلمانية والإقليمية والدوليّة إدانة هذا الكيان على ما يقترفه يوميا من جرائم وحشية في حق أبناء الشعب الفلسطيني والعمل على محاسبة مرتكبيها. كما يحثها على التحرك العاجل والفاعل قصد وضع حدّ لمسلسل القتل والتشريد والتجويع والسعي من أجل توفير الحماية الدوليّة للشعب الفلسطيني واستئناف إدخال المساعدات الإغاثية والطبية للقطاع والحيلولة دون تفاقم الأوضاع وحدوث كارثة إنسانية تزيد في معاناة سكانه.

يؤكدّ مجددا دعمه المطلق لنضال الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة وحقه في إقرار حقوقه الوطنية المشروعة، كما يهيب بكافة القوى الحرّة في العالم إلى الوقوف إلى جانبه ونصرة قضيته العادلة.

نشاط رقابي مستمرّ خلال شهر مارس

الأسئلة الشفاهيّة

واصل مجلس نواب الشعب خلال النصف الثاني من شهر مارس عقد جلسات عامّة خصّصت لتوجيه أسئلة شفاهيّة إلى عدد من أعضاء الحكومة.

26 مارس 2025: وزير التجارة وتنمية الصادرات 4 أسئلة

تعلّقت الأسئلة خاصّة بالمواضيع التّالية:

- جدوى اعتماد الرقابة القبلية عند التوريد ودفع فارق الدعم من المؤسسات الصناعية والوحدات السياحية والترفيع في حصة جربة من المواد الأساسية المدعمة وواقع المخابز في سليانة.
- حقيقة عدد المخابز في ولاية سليانة.
- مواضيع تتعلق بالواردات والصادرات وتعديل الأسواق والرقابة.
- ظاهرة التجارة الموازية وبعث المناطق التجارية الحرة في الجهات الحدودية ومواضيع ذات صلة بالاقتصاد.

18 مارس 2025 : وزير التربية 7 أسئلة

تعلّقت الأسئلة خاصّة بالمواضيع التّالية:

- مدى تقدّم إجراءات إنجاز عدد من المؤسّسات التربويّة بعدّة مناطق في ولاية القصرين وولاية سوسة.
- وضعية البنية التحتية التربوية بمناطق من ولاية صفاقس، ومنطقة جبل جلود في العاصمة.
- احتساب سنوات التعاقد عند التقاعد وفتح الترقية بالشهائد العلمية للمعلمين الحاصلين على الاستاذية والإجازة.
- معالجة المشاكل المتزايدة بأغلب المؤسسات التربوية الراجعة بالنظر لمعتمدية بني خداش.

25 مارس 2025 : وزير النقل 10 أسئلة

تعلّقت الأسئلة خاصّة بالمواضيع التّالية:

- استراتيجية الوزارة للنهوض بقطاع النقل من حيث الوسائل والتجهيزات والصيانة.
- تردي خدمات النقل الحديدي على الخط الرابط بين تونس والمدن الساحلية وبرنامج الوزارة لتجديد أسطول الشركة بالساحل.
- إسناد رخص التاكسي الفردي والجماعي وسيارات الأجرة (لواج) بولاية سوسة.
- نتائج التقارير الخاصة بالحوادث المتكررة لعربات المترو الخفيف واقع قطاع النقل في لاية نابل، ووضعية الشركة الجهوية للنقل بسليانة.
- توجهات الوزارة لمعالجة النقائص وإنقاذ شركة الخطوط التونسية.
- آجال انطلاق مرحلة انجاز المترو بمدينة صفاقس.
- الحلول العاجلة لمشاكل النقل بولاية قابس وبرنامج الوزارة للنقل الحديدي واستغلال ميناء قابس التجاري واحداث خط مباشر للحافلة بين تونس وقابس.

19 مارس 2025 : وزير التجهيز والاسكان 8 أسئلة

تعلّقت الأسئلة خاصّة بالمواضيع التّالية:

- عدد من مشاريع البنية التحتية بولاية المهدية وربط الولاية بالطريق السيارة.
- مآل المشاريع المعطلة ضمن برنامج تعبيد الأحياء الشعبية في عدد من المناطق بولاية منوبة.
- خطة الوزارة في تشجيع قطاع البناء المنظم وانطلاق مشروع تبرورة واجال انتهاء اشغال المدخل الشمالي لصفاقس.
- تعطل أغلب المشاريع المبرمجة من قبل الوزارة في القطار وبلخير والسند من ولاية قفصة.
- مدى تقدم الوزارة في تنفيذ مشاريع البنية التحتية بولاية باجة ضمن المخطط الثلاثي 2023-2025.
- مشاريع اعادة التهيئة والحلول المعتمدة للحد من الاكتظاظ المروري بمدخل مدينة الحمامات.
- المساكن الاجتماعية ووضعية مقاطع الرمال بمعتمدية بوعرقوب ووضع الشركة العقارية للبلاد التونسية.

الأسئلة الكتابيّة

قرّر مكتب المجلس في اجتماعيه المنعقدين يومي 18 و25 مارس 2025 احالة 89 سؤالا كتابيّا إلى أعضاء الحكومة المعنيين.

توزيع الأسئلة الكتابية حسب القطاعات

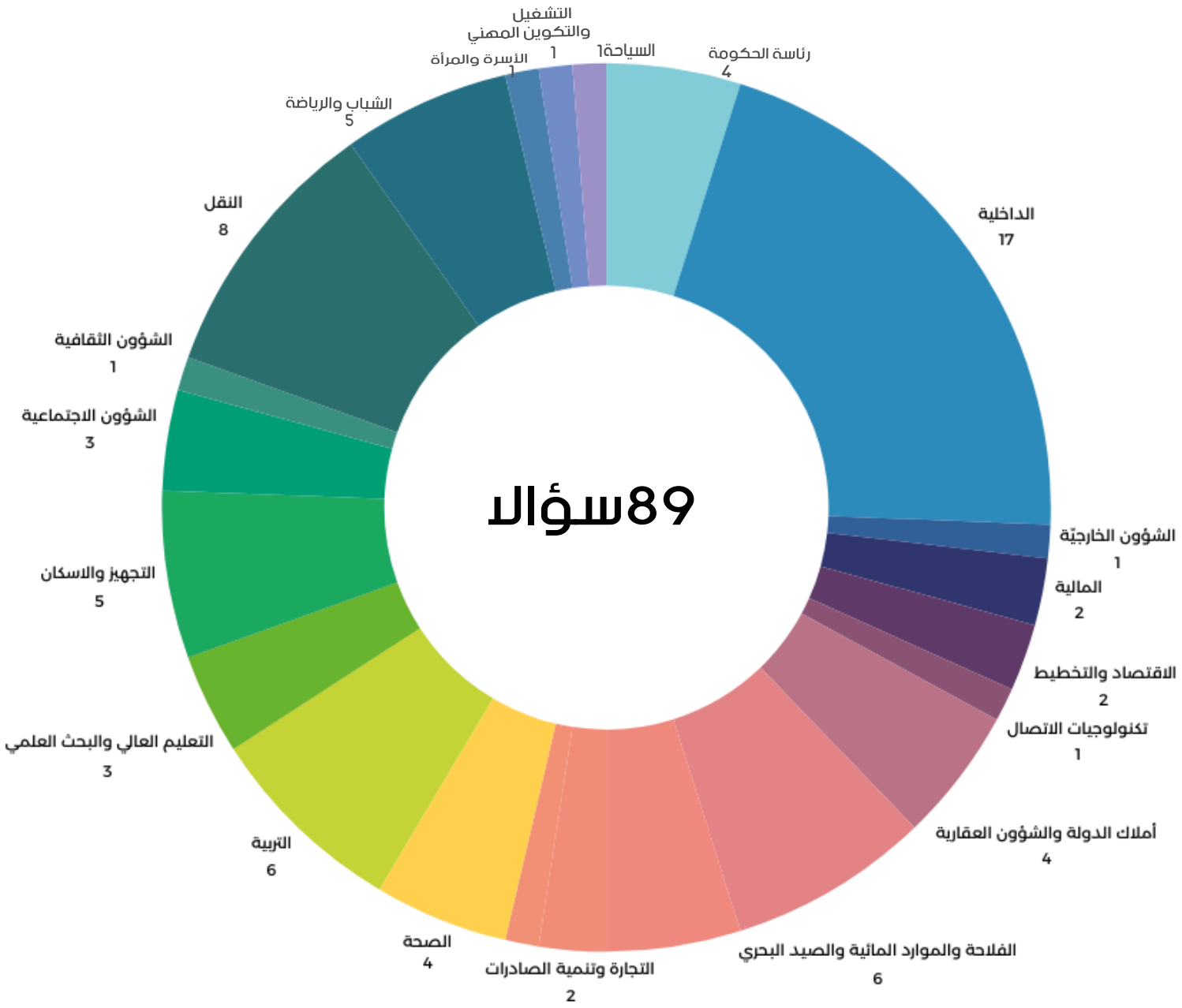

نشاط اللّجان

لجنتا المالية والميزانية والتخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية

وافقت لجنة المالية والميزانية ولجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية يوم 18 مارس 2025، خلال جلسة مشتركة، على مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 25 جوان 2024 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في إحداث خط تمويل لدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة من أجل الإنعاش الاقتصادي.

استمعت اللّجنتان في بداية الجلسة إلى ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة المالية والبنك المركزي التونسي حول مشروع القانون.

وتطرّق الضيوف إلى الإشكاليات والصعوبات التي تعترض نسيج المؤسسات الاقتصادية التونسية وخاصة المؤسسات الصغرى والمتوسطة لاسيما مشكل التمويل، مما استوجب التفكير في خطوط تمويل جديدة لإنعاشها.

وأوضحوا أن الغاية من التداين هي خلق الثروة وتنشيط الاقتصاد على أن يكون ذلك في إطار المحافظة على التوازنات المالية وعدم تبديد الموارد. كما أكدوا أن الدولة تعمل حاليا على وضع استراتيجية وطنية للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة تتضمن عديد الإصلاحات وتتلخص في 06 محاور أساسية من أهمها محور التمويل.

لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة

استمعت لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة يوم 25 مارس 2025 إلى وزير الشؤون الاجتماعية بخصوص مشروع القانون المتعلق بتنظيم عقود الشغل ومنع المناولة.

أكّد الوزير ما يلي:

- المشروع المعروض جاء تنفيذا لقرار رئيس الجمهورية بتاريخ 06 مارس 2024 بإلغاء المناولة ومنع كل أشكال التحايل على القانون .
- المشروع هو ثمرة مسار تشاركي معمق تم الاعتماد فيه على نتائج عدد من الدراسات والتوصيات في المجال.
- يهدف مشروع القانون الى منع اللجوء إلى العقود المحدودة في الزمن، وينص على منع مناولة اليد العاملة بصورة قطعية واقتراح احكام تتعلق بتنظيم مؤسسات إسداء الخدمات والقيام بالأشغال.

وتباينت مواقف النواب حيث ثمّن بعضهم ما جاءت به أحكام مشروع القانون في علاقة بالقطع نهائيا مع أشكال التشغيل الهش على غرار مناولة اليد العاملة، معتبرين ان هذا المشروع يتناغم مع رؤية رئيس الجمهورية في إرساء مقومات الدولة الاجتماعية. وفي المقابل اعتبر عدد آخر من النواب أن النص غلّب الجانب الاجتماعي على حساب الجانب الاقتصادي، ملاحظين في هذا الصدد خلو شرح الأسباب من المعطيات الإحصائية وعدم إرفاق مشروع القانون بدراسة جدوى من شأنها إنارة النواب.

وفي ختام الجلسة أكد رئيس اللجنة أنه سيتم التعمق في دراسة المشروع من جميع جوانبه في إطار التكامل مع الوظيفة التنفيذية، وبالاستئناس بآراء الخبراء ووجهات نظر مختلف الأطراف ذات العلاقة، بغاية تجويد النص المقترح حتى يكون في مستوى الانتظارات، وبما يضمن في الآن ذاته مصالح الأجير والمستأجر وديمومة المؤسسة.

لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد

استمعت لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد يوم 18 مارس 2025 إلى جهة المبادرة حول مقترح القانون عدد 42/2024 المتعلق بتنظيم ممارسة نشاط التسويق والترويج على المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي.

وتولى ممثلو جهة المبادرة تقديم تشخيص لواقع التجارة الالكترونية في بلادنا مبينين أن هذه المبادرة التشريعية التي تهدف بالخصوص إلى:

- وضع ضوابط صارمة لحماية البائع والمشتري على حد السواء من عمليات النصب الإلكتروني،
- ضبط منظومة المعاملات التجارية الالكترونية وما يتعلق بها من إعلانات لأجل دمج الاقتصاد الموازي في المنظومة الرسمية والتضييق على التجارة الموازية،
- المساهمة في حصر المجتمع الضريبي بشكل أكثر دقة وإرساء دعائم العدالة الضريبية.

ولدى تدخلهم ثمن النواب مقترح القانون المعروض والذي يسعى الى تقنين مجال في تطور مستمر، وأكدوا أهمية التعمق في دراسته وتوسيع الاستماعات الى جميع الأطراف المتدخلة.

الدبلوماسية البرلمانية

رئيس مجلس نواب الشعب يستقبل رئيسة مكتب مجلس أوروبا بتونس

أكّد السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب خلال استقباله السيدة Pilar MORALES رئيسة مكتب مجلس أوروبا بتونس، يوم 17 مارس 2025، حرص تونس المتواصل على تعزيز روابط الصداقة والتعاون مع البلدان الأوروبية، في إطار شراكة شاملة تخدم المصالح المشتركة لشعوب المنطقة.

وأبرزت رئيسة مكتب مجلس أوروبا بتونس تطوّر التعاون بين تونس ومجلس أوروبا والعزم المشترك على دفعه وتعزيزه على المستويين الثنائي ومتعدّد الأطراف.

وأكّدت استعداد مجلس أوروبا لمزيد تعزيز التعاون في عديد المجالات مع مجلس نواب الشعب عبر برامج العمل ومختلف الآليات المتاحة.

وتطرّق رئيس مجلس نواب الشعب إلى ظاهرة الهجرة غير النظامية، وارتفاع منسوب تدفّق المهاجرين غير النظاميين من بعض بلدان جنوب الصحراء وهو ما يعدّ من بين التحديات التي تواجهها تونس.

وجدّدت رئيسة مكتب مجلس أوروبا بتونس، في جانب آخر، تأكيد أهمية انضمام تونس إلى إتفاقية مجلس أوروبا المتعلّقة بالجريمة الإلكترونية المعتمدة ببودابست، بعد مصادقة مجلس نواب الشعب على القانون الأساسي المتعلّق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى هذه الاتفاقية.

مجلس نواب الشعب يشارك في اجتماع افتراضي ينظمه الاتحاد البرلماني الدولي

شاركت السيدة سوسن مبروك، نائب رئيس مجلس نواب الشعب والسيدة ضحى السالمي النائب مساعد الرئيس المكلف بالعلاقات الخارجية والتونسيين بالخارج والهجرة، يوم 19 مارس 2025 في الاجتماع الافتراضي الذي نظمه الاتحاد البرلماني الدولي بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والهيئة الدولية للبرلمانيين من أجل حرية الدين أو المعتقد، حول موضوع "التحديات التي تطرحها الرقمنة في علاقة بالسلام والإدماج وحقوق الإنسان: ما هو دور وسائل التواصل الاجتماعي في نشر خطاب الكراهية، وما هي الوسائل المتاحة لمواجهة هذه الظاهرة؟".

وأكدت السيدة سوسن مبروك نائب رئيس مجلس نواب الشعب في مداخلتها تبنّي تونس لمقاربة شاملة في مواجهة الظواهر المرتبطة بالعنف والكراهية، وتطرّقت إلى دور مجلس نواب الشعب وخاصة لجنة الحقوق والحريات في العمل على مكافحة هذه الظواهر، مشيرة إلى انفتاح اللّجنة على المنظمات والهياكل الدولية والوطنية.

من جهتها تطرّقت السيدة ضحى السالمي النائب مساعد الرئيس المكلف بالعلاقات الخارجية والتونسيين بالخارج والهجرة، إلى عدد من التشريعات التونسية في علاقة بهذا المجال على غرار القانون الأساسي عدد 26 المتعلّق بمكافحة الإرهاب، والمرسوم عدد 54 الذي يهدف إلى مكافحة الأخبار الزائفة. كما شدّدت على أهميّة اتّباع نهج متكامل لبناء فضاء رقمي آمن ومنفتح في نفس الوقت.